الموضـــوع الخـــامس

الصـــراع الدولى ومناطق النـــزاع الســـياسى

ـ الصـــــــراع الدولى

ـ منازعات الحـــــدود

ـ المنازعات حول تطوير الموارد

ـ المنازعات المتصـــلة بحقوق المـــلاحة البحرية

ـ مناطق النزاع السياسى

الصـــــراع الدولى

يأخذ الاحتكاك بين الدول أو الاتصالات فيما بينها اشكالا متعددة وتعبيرات جغرافية مختلفة ومن ثم فان الالمام بمناطق النزاع السياسى قد تلقى الضوء على ديناميكية ومغزى العلاقات الدولية كما أنها قد تشير بطريق مباشر أو غير مباشر الى صور من التنظيمات الدوليـــة الممثلة فى التجارة أو السيطرة أو الصراع •

فالسياسية الدولية تبعا للاستاذ مورجنثو H. S. Morgenthan (١) ككل السياسيات هى صراع القدرة وقد يحيط بتصريف القوةتناقضشديد فى الرأى وان كان هناك بعض الاتفاق على أن قـــوة أى دولة لابـــد وان ينظر اليها فى اطار علاقاتها مع القوى الاخرى ، وان قوة أى دولة تنعكس فى مقدرتها على الحصول على نتائج فى صالحها فى الامور الداخلية والعلاقات الخارجية • وفى الحالة الاخيرة فقوة الدولة تتأثر بصـــناع القـــرارات الخارجية أكثر من تأثرها بالقوة الفعلية للدولة •

ونظر لان كل دولة تعتبر ممثلا فى النظام الدولى وأن لكل منها سلطنها الفعلية وممثلها الذى لا يمكنه أن يعترف بأى قوى تفوقه فى سيطرته الخاصة لذا فالنظام الدولى نظاما ينقصه السلطة العليا التى يمكنها ان تفرض سلطتها عى الدول ومن ثم فالمنازعات والاحتكاك امرا لا مفر منه فى العلاقات السياسية بين الدول •

وحينما تمارس الدولة قوتها فقد تهدف الى تغير النظـــام الدولى بطريقة ما لصالحها ، أو بغية ان تتمخض مجهوداتها عن تغير جغرافىداخل

---

(1) H. J. Morgenthau, Politics amang nations, N.Y., 1960,P.

الدولة ذاتها بحيث يتراوح هذا التغير بين احداث تطوير على نطاق ضيق أو التحرك صوب اعلان الحرب • ولذا فالفحص الدقيق لقوة الدولة امرا اصبح ضروريا فى مجال دراسة مناطق النز ع السياسى ، ومعرفة هـذه القوة ليس فقط من ناحية قوتها النسبية مقارنة بالدول الاخرى بل ايضا لموقعهـــــا •

وقد تخضع مناطق النزاع أو الصراع السياسى الدولى وكذلك الانظمة الدولية فى أى وقت من الاوقات لسياسية أكثر الاعضاء قوة ، كما ان فترات استقرار نسبى للعلاقات الدولية قد ترتبط بعملية ميزان القوة بين هؤلاء الاعضاء • فالنظام الاساسى للسياسية الدولية يتضمن تقسـيم القوة بين القوى الكبرى حيث تحاول كل قوة ان تزيد من قوتها وتأثيرها وحدودها لذا تكونت الاحلاف واخيرا اصبحت الدول مستعدة للتكاتف لمنع أى نظام تسودة دولة أو حلف • وحيث ان سلوك الدول فى التنظـيم الدولى يحكمه الصالح القومى لذا فمن المتوقع ان يكون هناك نوعا مـن التعاون الذى يصاحبه بالتوازن الصراع الدولى • ففى غيبة القوة الدولية المقبولة كقوة عظمى لسلطة الدولة توجد الدول فى حالة دائمة التوتر الدولى interna tional enarchy ونظرا لان الموارد الارضية محدودة فان المصالح القومية المتضاربه والمنفصلة قد تؤدى الى المنافسة والتى يعبر عنها من وقت لاخر فى شكل صراع حربى •

وقد نشط الباحثون فى دراسة الاسباب الجغرافية للحرب وماحدث بعد انتهائها رغم ان جغرافية الحرب Geography of Warfare قد تختلف عن الجغرافية الحربية Miletary Geogr. اذ تعتمد الاخيرة اســـاسا على المعلومات الجغرافية ذات القيمة للجيوش •

فالجغرافيا المعاصرة لفيتنام هى خلاصه ربع قرن من الحرب المستمرة

ومن ثم فتقدم المشاكل الايكولوجية الفيتنامية وحدها موضوعا على جانب كبير من الاهمية • فمع بداية السبيعينيات تم تحطيم الغطاء النباتى من خلال القذف الجوى حيث ان رش المواد الكيماوية قلل من مساحات الغابات الفيتنامية بنسبة ١٠٠٠ ايكر فى اليوم ومن ثم قلت نسبة المساحات الغابية التجارية ذات القيمة الموجودة حاليا بمقدار الثلث بينما قلت الاراضى الزراعية بمقدار ١ر١٠٪ • ففى عام ١٩٧٤ قدر العلماء الامريكيون التأثير الايكولوجى لرش ٦ مليون ايكر فى فيتنام الجنوبية بحوالى مليون جنيه من المواد الكيماوية فى الفترة ما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٧١ وان تأثيره يستمر قرن من الزمان على الأقل، كما أن اعادة تعمير المظهر البيئى باقصاب والثورة الغابية سوف يتم ببطىء شديد ولا سيما أن قذف البلاد بما يقرب من عشرة ملايين قنبلة اثناء الحرب قد ترتب عليه تخريب المظهر البيئى وانظمة الصرف البشرى الامر الذى نتج عنه انتشار المستنقعات والتى اصبحت بؤرة لتكاثر الباعوض • والى جانب ذلك تبحث عديد من التأثيرات الايكولوجية الاقل اهمية كذلك التى نتجت عن زيادة النحت فى المناطق الجبلية وماترتب على ذلك من تهديدها للحياة الانسانية فى المناطق المجاورة •

ولعل من دوافع الصراع ان حوالى ٧٪ من الدخل العالمى ينصرف على انتاج الاسلحة أى ما يعادل جملة دخول سكان امريكا اللاتينية وجنوب آسيا والشرق الادنى • فقد قدر أن مصاريف التسليح تصل الى حوالى ½ رأس المال الكلى فى العالم بينما الصناعات الحربية المعقدة تخلق فرصة عمل واحدة من بين تسعة فرص عمل فى الولايات المتحدة ولتشمل ١٠٠ر٠٠٠ شركة وتنتج حوالى ١٠١ الدخل الكلى فى الولايات المتحدة ففى عام ١٩٧٢ باعت فرنسا — وهى ثالث دولة لانتاج السلاح — اسلحة بما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه أو ما يعادل ٨٪ من القيمة الكلية لصادرات فرنسا • وباستخدام الاسعار التى

كانت سائدة فى عام ١٩٦٨ فقد قدر ان مبيعات الولايات المتحدة من الاسلحة فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٣ و ١٩٧٣ الى الدول النامية قد زادت فى قيمتها بمقدار ٢٦٠٪ فى حين زاد مبيعات الاتحاد السوفيتى بنسبة ٥٠٠٪ بما قيمته على التوالى ٧٧٥ مليون دولار ١٠٠٠ مليون دولار ٠

وربما تتعدد اسباب عدم الاستقرار الدولى ولكن لايوجد الا القليل الذى يمكن اقتراحه لتخفيف حدة التوتر العالمى فقد اقترح كيريستوف L. D. Kristoff ان نزاعات الحدود كسبب رئيس للصراع قد حل محله التنازع على تخوم الايدولوجيات العالمية كما أن احد المواضيع الاساسية فى الجيبوليتيك والمعاصرة ترتبط بتنافس القوى العظمى فى استقطاب الدول التى لا تقع فى دائرة احلافها ٠

وقد ألقى جونر الاضواء على عدم استقرار أنماط السيطرة الارضية حيث قرر أنه وجد داخل أوربا وحدها فى الفترة بين عامى ١٨١٥ و ١٩٦٥ مالا يقل عن ٢٧ دولة فى نفس الوقت الذى اختفت فيه ما يقرب من ٢٣ دولة الى جانب خمس دول أخرى اختفت وعادت مرة أخرى للظهور ٠ ففى خلال ١٥٠ سنة الماضية ظهرت أو اختفت الدولة الاوربية مرة كل ثلاث سنوات فى المتوسط بينما حدث على الاقل ٦٧ تغير حدود منذ عام ١٨١٥ أى بمعدل تغير واحد كل ٢٧ شهرا ٠ وباستبعاد الحالات المعقدة فى تاريخ ألمانيا وايطاليا فمن بين ١٢ دولة والتى وجدت بدون اضطرابات منذ عام ١٨١٥ نجد أن ثلاث فقط لم تشهد تغيرا فى حدودها وهى سويسرا والبرتغال واسبانيا ، وفى حالة اذا ما اعتبر أن هذه الدول تمثل أماكن لاستقرار نسبى

---

(1)L. D. kristof' The Nature of frontiers and boundaries, Annalsassoc. Am. Geogr., 1959, Voli 49, pp. 262 - 82

لابد من بيان أن سويسرا تواجه اليوم مشكلة قوية تتصل بتحـــرك البيلر Belier الذين يطلق عليهم ماعز الجبال Mountain goats .

والذين يطالبون بالحكم الذاتى فى اقليم جوزا ذلك الجزء الذى اقتطع من اسبانيا عقب التدخل فى حربها الاهلية فى عام ١٩٣٦ و ١٩٣٩ • كذلك تطالب اسبانيا بالارض فى منطقة جبل طارق وتوعدت بعديد من الحركات التهديدية من قبل جماعات الباسك والفاطوليون •

واذا ما اتفقنا مع الاستاذ ود D. Wood فى تعريفه للحـــرب على أنها صراع لمدة ساعة يتضمن جيوش نظامية على الاقل على أحد الجوانب يطلقون أعيرتهم النارية من أجل القتل[1] ، وأنه اذا ما ضمنا حروب منفصلة كحرب البلقان الاولى والثانية والحرب العالمية الاولى والثانية وغيرها من الحروب سوف تجد أنه مالا يقل عن ١٧ حربا حدثت فى أوربا فى الفترة ما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٧٠ وأن خمسة حروب حدثت منذ عام ١٩٥٠ وربما يظهر بعـــد الفحص الاحصائى السابق أن النظام الدولى أكثر استقرارا من وجهة نظر الصراع والتغير عما هو عليه بالفعل • ومن الامور الهامـــة للجغـــرافيين السياسيين النزعات التى تضمن الحدود الداخلية للدولة وحقوق الدولة فى استغلاله الموارد ، وحقوق الدولة من حيث علاقتها بالقانون البحرى •

منازعات الحـــــدود :

وصف بريسكوت Prescott أربعة أقسام من منازعات الحدود أولها المنازعات الارضية وهى تلك التى تختص بحقوق الدولة فى امتلاك قطعة من الارض بعينها وثانيها المنازعات الموقعية Positional disputes والتى تضمن

(1) D. Wood, Confliat in the tweniteth century lustitute for strategie studi london, 1968.

عدم الاتفاق على تفسير مستندات تصف مواضع الحد وربما يؤدى هذان النوعان من المنازعات فى تغيرات لمواضع الحدود • أما المنازعات الوظيفية وهو النوع الثالث من المنازعات فيختص فقط بالطريقة التى تستخدمها الدولة لحدودها كجمرك أو كنقطة لحصر المهاجرين • أما منازعات القسم الرابع فتختص بالمنازعات حول تطوير المـوارد • وهـذه المنـازعات قد لا تؤثر بالضرورة على الحدود ومن ثم فيمكن معالجتها منفصلة عن بقية المنازعات•

فقد تطالب الدولة بحدود معينة كمحاولة لتأكد وضـع قـوتها على مساحة أرضية أرحب أو ربما قد تستخـدم منـازعات الحـدود كأداة فى سياستها الخارجية • فقد اقترح بريسكوت أن ادعاءات الصين على أراضى تضع الهند يدها عليها ربما كان ضغطا لكى توجه الهند أموالها بعيـدا عن التطورات التى تزيد من مركز الهند فى نظر الاسيويين واتفاق هذه الاموال على وسائل الدفاع • كذلك لابد أن تميز بين الادعاءات القانونية التى تطالب بقطعة من الارض تتبع قانونا المدعى والادعاءات التى تبنى على أسـباب تاريخية أو اثنولوجية أو جغرافية أو غيرها من الاسباب • فالنازع اليابانى السوفيتى حول امتلاك جزر كوريك الجنوبية من النوع القانونى فقد أدعى الروس أن كل ارجتبل كوريك قدم منح لهم فى مؤتمر حرب يالتا Yelta Cenference وقد ادعى الامريكيون أن الروس قد أعطـوا فقـط احتلالا عسكريا ومن ثم فينظر اليابانيون الى هذه الجزر كجزء من ترابهم الاصلى•

ومن أمثلة النـوع الثانى من الادعاءات وهى الادعاءات المفروضـة ought type Claim فتتمثل فى ادعاءات روسيا فى عام ١٩٣٩ للاراضى الفنلندية حول لينجراد وذلك على أساس اعطاء المـدينة أكبر أمن ضـد الهجوم الحربى ، كذلك ادعاءات الاسبان بحقـوق تاريخية لامتلاك جبـل طارق • وقد يشتمل هذا النوع أيضا الادعاءات الالمـانية قبـل الحـرب

لاراضى السوديت Sudetenland فى تشيكوسلوفاكيا • كما أن ادعاءات غانا وتوجو لامتلاك كل أراضى جماعات الايو Ewe ارتكزت على الرغبة فى خلق وطن موحد لشعب الايو الذى فرق بواسطة الحدود الاستعمارية • كذلك طالب المفاوضون التشيك بالارض المحيطة بأكبر مدينة بولندية وهى مدينة Teachen فى عام ١٩١٨ فقد ارتكزت ادعاءاتهم على أساس الحاجة الى منطقة الفحم بالقرب من اقليم أوسترافا Ostrava الصناعى وعلى أهمية الخطوط الحديدية التى تخترق المنطقة وذلك للربط بين بوهيميا وموراڤيا وسلوفاكيا •

أما المنازعات الموضوعية Positional disputes فهى ترتبط وتتأثر بصورة أوضح بوجود الحدود القديمة أو المفروضة وحيث تتمخض عن المحادثات الحدودية بين الدول المجاورة شكوى قديمة للخرائط والسجلات الدقيقة،ويستمد مثل واضح لهذه المنازعاتمن شيلىوالارجنتين فالحدود الاصلية التى وضعت فى عام ١٨٧١ قامت على أساس افتراض أن خط تقسيم المياه يتفق مع خط أعلى القمم رغم أنه اكتشف تباعا أن تحت التصريف النهرى صوب المحيط الاطلسى قد زحزح خط تقسيم المياه الى الشرق من خط أعلى القمم • وقد نتج عن التحكيم البريطانى British arbitration فى عام ١٩٠٢ أن ظلت الحدود مقبولة الى أن تم اكتشاف أوسع للمنطقة كان من شأنه أن ضمه منطقة ريو اينكنترو Rio Encuentro الى نزاع يتصل بين مدعيين لاحقيتهما بالمجرى الاعلى للنهر فطول المجرى الذى يجرى فى أرض الشيلين أطول كما أن المسافة التابعة لها أكبر ومن ثم فتبعا لنظام هورتون Horton system لتنظيم النهر يعتبر نهر رئيسى master straem ورغم أن الارجنتين لها خط أطول فى استمرارية

فى المنطقة غير المتنازع عليها فى المجرى الادنى فلها نفس حق المدعى الشيلى وذلك على أساس نظام strahler system فى التتابع ، وقد تمخض عن تحكيم بريطانى أوسع حدودا مقبولة له فى عام ١٩٦٦ •

اما المنازعات الوظيفية Functional disputes فهى منازعات غير عامة على الرغم انه فى حالات عديدة كحالة — حق الرعاة فى الوصول الى مناطق رعيهم التقليدية بعد أن حرموا منها بسبب تخطيط الحدود قد تسبب المشاكل • وتشمل امثلة المنازعات المعاصرة حقوق رعاة الصومال فى الرعى فى اثيوبيا والصعاب التى واجهت فيما سبق الفلاحون الفرنسيين والايطاليين لانفصالهم عن تحركات الرعاة الفصلية فى جبال الالب البحرية التى حلت عن طريق تبادل الارض •

وعلى الرغم من أن منازعات الحدود قد تضاءلت كمصدر للتوترات الدولية الرئيسية فانه يوجد الان مالا يقل عن ٥٢ زوج من الدول يشتركوا فى منازعات حدودية • فبعض الدول لها منازعات على الارض مع دولتين أو اكثر من دولة متجاورة وأنه يوجد على الاقل ما يقرب من سبعين دولة تشترك فى منازعات حدودية مع دولة مجاورة أو أكثر ومن ثم فما يقرب نصف دول العالم تشترك بطريقة أو أخرى فى منازعات حدودية •

وقد اقترح بريسكوت ان الدراسة الجغرافية للحدود لابد وأن تبدأ بمناقشة السبب الاساسى للنزاع ومن ثم يتبع ذلك دراسة الفعل الذى خلق الموقف الذى تمخض عنه الادعاء ، وان التحليل لابد وأن يتبع الاهداف لاطراف النزاع وتأثيرها على المستوى المحلى والعالمى •

ولعل من ابرز منازعات الحدود واخطرها فى العالم النزاع بين الاتحاد السوفيتى والصين • ففى محاولة تطبيق خطة بريسكوت فى التحليل تظهر صعوبات فى محاولة فصل الاسباب الاساسية عن الافعال الحربية

trigger action فيرجع اصول السبب الرئيسى للنزاع الى اكثر من ثلاثة قرون حيث وحد احتكاك فى منطقة الحدود بين اراضى امبراطوريين توسعيتين وفرض على الصين سلسلة غير متكافأة من المعاهدات التى تتصل بالحدود الصينية الروسية فى أواخر القرن ١٩ • فالتوسع الصينى المضاد فى سينكيانج قد ثبت فى ظل معاهدة بتسبرج فى عام ١٨٨١ وانه على الرغم من هذه المعاهدة اعطت للروس بعض اراضيهم التى سبق للصين الاستيلاء عليها إلى أن بعض الاراضى الصينية ظلت فى حوزة الروس ، وقد سهل اختراق الروس للمنطقة ضعف الصين وعدم مقدرتها على ممارسة سيطرة مؤثرة على السكان التابعين • ففى عام ١٨٩٥ حال ضعف الصين من اشتراكها فى الاتفاق الروسى البريطانى على لحدود الروسية الافغانية حيث تفاوضت روسيا مقدما على الحدود فى منطقة البامير • وفى اثناء الثورة الصينية فى عام ١٩١١ شجع الروس سكان منغوليا الخارجية على رفض الحماية الصينية وتأثيرها،ومن ثم فشلت محاولة الصين لاعادة السيطرة على المنطقة فى عام ١٩١٩ وحيث اقامت منغوليا جمهورية مستقلة فى عام ١٩٢٤ • أما فى منشوريا فقد خضعت التخوم وليس الحدود لمفاوضة بين الصين وروسيا فى معاهدة فيرشنيك Ferchinsk فى عام ١٦٨٩ • على أى حال فبعد عام ١٨٥٠ تم احتلال واسع النطاق لحوض نهر الامور من قبل روسيا فى نفس الوقت الذى هددت فيه بريطانيا وفرنسا الصين ومن ثم حصلت روسيا على ما يقرب من ١٨٥ ألف ميل ٢ من الأرض طبقا لمعاهدة اوجون Treaty of aigun ، وفى عام ١٨٩٨ اضطر الصينيون للسماح لروسيا بشبه جزيرة كوانتونج kwantung لمدة ٢٥ سنة على الاقل وذلك لكى تخدم كحلقة وصل مع منشوريا ولكن لم ينفذ ذلك بالاحتلال اليابانى والانتصار على روسيا عام ١٩٠٥ •

فاذا كان السبب الرئيسى لنازع الحدود بين الصين والاتحـــاد السوفيتى يرتكز على هذه المعاهدات غير المتساوية ، فقد ظل النزاع خامدا لعقود متعددة ، وانه لابد من وجود بعض الافعال الدرامية التى تشرح الانفجار الحديث للتوتر • ولا يمكن تتبع فعل واحد ولكن بحسب معـــرفة عددا من الحوادث لشرح هذا الوضع وحتى قبل ان يجىء الشيوعيين من الصينيون الى السلطة فى عام ١٩٤٧ فان العلاقة بينهم أو بين السوفيت لم تكون سوية ، فالعلاقة بين ستالين وماتسنتج قد أفسدت عن طريق عـــدم الاتفاق الايدولوجى والعملى ، كما ان انتصار الشيوعية الصينية هو رفض مبادىء بالنسبة لموسكو • كذلك فقد كان الصينيون متخوفين من التأثير الروسى المادى السلبى وقد ابدى الروس مبادرة هامة للصين وفى عام ١٩٥٤ حيث اعادوا اليهم بورت ارثر Port arthur ودارين Dairen وصلوا شبكة الشركات التى اقيمت لاستغلال الموارد الاقتصادية فى سينكيانـــج والتى يسيطر عليها الروس الذين يمتلكوا ٤١٪ من مخزونها — على أى حال ففى هذا الوقت بداء الصينيون يصمدوا فى قيادة الامور الاسيوية مع الاتحاد السوفيتى ضمن المعسكر الشيوعى • فقد رفض الاتحـــــاد السوفيتى تعضيد هجمات الصين ضد ماتسو فى عام ١٩٥٨ والتقدم الصينى فى الهند فى عام ١٩٥٩ فى الوقت الذى كان فيه الصينيون اكثر شكا فى ندب الروس اتجاه منشوريا ولاسيما ناحية سينانيانج • وقد ظهر الروس فى بداية الستينيات وكأنهم يقللون ضغوطهم على الصين وقدموا لهم بعض المساعدات العسكرية •

ومع عام ١٩٦٢ اصبحت القطيعة معروفة تماما حيث خرج فى ذلك الوقت ما يقرب من ٦٠ ألف أو جريان وكزاك من ســـينكيانج الى روسيا ولم يكن هناك عملا منفردا مسئولا عن هذا النزاع والذى تطور فى نمو

عدم الثقة الصينية صوب الروس وعلى الرغم أنه حتى عام ١٩٦٢ لم يبدأ الصينيون فى اعلان رسمى لعودة الاراضى التى كانت فى حـــوزة الروس فان خرائط الكتب المدرسية التى نشرت فى عام ١٩٥٢ توضح مناطق توسع غيما وراء الحدود الروسية على أن الامبراطورية الروسية استولت عليها • وأهداف الصينين فى نزاع الحدود مفتوح لعديد من التفسيرات ، فمن الممكن الجدل بأن موضوع الحدود قـــد أثير فى شـــكل صراع أيدولوجى جغرافى • وبأخذ مساحة الارض كعنصر فيبدو وأن هذه الحجة بمفردها غير كافية اذ ان ادعاء الصين على الاتفاقات غير المتوازنة والتى تضمنت معاهدات • Aigun, Peking, Taheheng, ili اقتطفت من الصـــين اراضى تقدر مساحتها بـ ٥را مليون ك•م٢ بينما يحتفظوا بحق الادعاء لاكثر من ٦ر٢ مليون ك•م٢ فى وسط آسيا السوفيتية وكازخستان • وبوضـــوح فسياسة الصين واتجاهها تعتمد اساسا على معاملة كل من النظامين السوفيتى والدول التى تسير فى فلكها معاملة هادفة لاعتراف واسع بالصين وبتأثير لايقل بأى حال عن تأثير الاتحاد السوفيتى فى المعســـكر الشـــيوعى ، وباعتبارات أمن وطموحات فى الارث مدفوعة بالاعتقاد فى عدالة ادعاءاتها•

وقد لعب الروس دورا اكثر اجابية فى النزاع كان الهدف الاساسى لسياسة روسيا فيـــه هـــو تأكيد اعادة الانتباه للتمسك بالارض • وهذا يوضح تراجع فى مثالية اعلان كاراخان Karabhan فى عام ١٩١٩ •

ويهدف الروس وبصفة عامة لاعادة تأكيد النزاع ووضع الصينين فى صورة الطفل العاق مع اعداد الشعب السوفيتى لحرب لامفر منها • وقد تبدو التعليقات الروسية فى بعض الاحيان وهى تعكس التعصب والتى ترجع جذوره الى عدة قرون والتى انتقم فى خلالها الروس من البدو الاسيويين•

وقد تعترف معظم التحليلات بقوة الادعاءات الصينية ولاسيما فى ضوء اعلان كارخان غير أن قيمة المناطق المتنازع عليها بالنسبة للاتحـــاد السوفيتى قد تبدو فى المستقبل القريب على جانب كثير من الاستراتيجية وانه على الرغم من تشجيع الهجرة الاختبارية بين الطرفين فى عامى ١٩٥٥ و١٩٦٩ الا أن أقصى المنطقة الشرقية تعتبر أفقر الجهات ارتباط كما أنها أقل مناطق الاتحاد السوفيتى نسبيا فى انتاجها وقد حاول الروس استعمـــار المناطق المتنازع عليها وذلك على اساس حضرى وعلى النقيض من الاساس الريفى الصينى الذى يعتمدأساساعلى الزراعة كما هوموجود فى الصينعلى الجانب الاخر من الحدود ونظرا لان مناطق النزاع تقع بصورة اقرب من الاوكيومن الصينى فقـــد ذكر ان استعمار يكون اكثر تأثيرا اذا ماتبع النظام الموجود فى الاراضى المعمورة التابعة الى الصين •

ونتائج منازعات الحـــدود عميقـــة الاثر فقـــد يلعب النزاع على مقياس كبير دورا فعالا فى تغير أو تشكيل التوازن الدولى فى نظام القوى وان الاحلاف التى قد تنشأ بين أكبر قوتين دولتين قد تختفى فى صالح نظام ثلاثى a tripolar system فى حالة تكون أى تحالف مع أحد القوتين العظيمين من الممكن أن يكون ضد الثالث وقد تشهد منطقة الحدود على المستوى الاقل وهى المستوى المحلى تدفقا ضخما للاشخـــاص الحـــربية والمدنية المرتبطين بنشر وسائل الاتصال واماكن الاستقرار • وقد تظهر الاختلافات فى الايديولوجية والانظمة الاستراتيجية على اللاند سكيب فقد اقام الروس اعمال حربية ودفاعية على طول الحدود بينما انشاءات الصين ارتبطت ونظمت من حيث الاسلوب الحربى لجماعات ماو يوجد للصين ما يقرب من ٣٢ نقطة مراقبة فى منشوريا واربعة فى سينكيانج بينما للروس ١٥ قسما وعشرة اقسام مسطحة فى شرق سيبريا و٢٨ قسما فى وسط آسيا السوفيتى • وعلى الرغم ممن أن منازعات الحدود قد تسببت

فى تطورات استراتيجية فى أراضى الحدود كعنصر هام فى نزاع اوسع فقد فقد قضت التعاون فى استغلال الثروة الاقتصادية للمنطقة فى وضع الذى يمكن فيه للايدى العاملة الصينية ان تساهم مع التكنولوجيا الروسية لصالح الفريقيـــــن •

المنازعات حول تطوير الموارد :

حيث أن الدول ذات سلطات فان سكانها وحكوماتها لهم الحق لتطوير مواردهم بالصورة التى يروانها مناسبة رغم احتمال ظهور صـــعوبات سياسية وقانونية اذا ما أرتبط هذا الاستغلال بدولة أخرى وتختص معظم المنازعات حول تقدير الموارد بموارد المياه رغم ان تلوث الجو أو استغلال مستودع بترولى تحت أراضى الدولة المجاورة قد يسبب عدم اتفاق •

فحيث تكون الانهار حدودا مائية فقد ينشأ عدم اتفاق بين الدول فيما يختص بحقوق الملاحة واقامة السدود والكبارى والرى والسياسية العامة التى تطبق على تغير النهر لمجراة • فمعظم الانهار الرئيسية الصالحة لاستخدام السفن التجارية قد وضعت على انهارا دولية لتستقبل ســفن كل الدول بينما تشارك الدول المجاورة فى استخدام الحدود المعينة المائية والخليجية والمعينة وقد ينتج عن هذه المشاركة فى العادة عدم اتفاق •

ويتضمن شط العرب شوذاذا هاما فى هذا الصدد حيث أن الحدود بين ايران وتركيا ثم بعد ذلك بين ايران والعراق قد سار مع خط المياه الضحل على الجانب الايرانى حيث حال بين ايران والوصول الى البحر الى أن عقدت معاهدة صداقة واعطت الايران حق الاستخدام •

كذلك فان تذبذب مجرى نهر ريوجراند Rio grande الذى يمثل حدا بين الولايات المتحدة والمكسيك بسبب كثيرا من اللبس • ففى عام ١٩٣٤

عينت لجنة الحدود الدولية International Boundary commission ولهـا سلطة وضع برنامج لاستقامة النهر فى منطقة الباسو El â Paso ـ وقلعـة يويتمـان Fort quitman والتى قد تزيد من انحدار النهر وتقلل من ارسابه حول الثنيات • ومن ثم فقد قطعت اجزاء من الارض بمجرى صناعى الامر الذى ترتب عليه ان كل دولة اضافت وخسرت ما يقرب من ٣٥٠٠ اكـر نتيجة لتبادل الارض •

وقد يسبب ايضا استقلال المجارى المائية كحدود مائية مشاكل • فبناء قناة فى عام ١٩٠٠ بواسطة مجلس بلدى شيكاغو لتأخذ مياه من متشجن سببت فى انخفاض مستوى البحيرة حوالى ستة أقدام فى عام ١٩٢٦ وهذا الانخفاض كان كفيلا بتهديد الملاحة والمنشآت المقامة Moorings على شاطىء البحيرة الكندى • وقد ترتب على ذلك مفاوضات بين الجوانب المعينة لوضع حد لكمية المياه التى تسحب •

أما الانهار التى تعبر ولا تستخدم كحدود بين الدولة فربما يطلق عليها مصطلح الانهار التابعة Successive Rivers كما انها تمدنا بحجـم كبير من المنازعات المتصلة باستغلال المياه أو تلوثها • ففى عـام ١٩٦٤ وضعت اسرائيل مشروعات لتحويل جزءا من مياه نهر الاردن لاستخدامها فى رى السهل الساحلى الجنوبى ومنطقة النجف والتى قـد تقتضى كميـة كبيرة من المياه الاسرائيلية • وقد قوبلت الخطة عربية مضادة لتقليـل كمية المياه التى تحصل عليها اسرائيل وذلك عن طريق تحويل مياه نهـر الاردن الى نهرى الليطانى واليرموك • ويتمثل احد الامثلة النادرة للتعاون بين الهند وباكستان فى معاهدة نهر السند indus water treaty التى وقفت فى عام ١٩٦٠ والتى تمخض عنها استخدام الهند للانهار الشرقية من النظام النهرى فى مقابل استخدام باكستان لثلاثة انهار الغربية من نفس النظام •

كما كونت لجنة دائمة من الطرفين لتسهيل وتطوير النظام النهـرى فى الحـــــوض •

ويمثل تلوث الانهار التابعة Successive rivers أو المجارى الحدودية من المجارى العليا أو الدول المجاورة مشكلة حيوية • فقد شكلت العديد من اللجان الدولية لحماية المجارى الدولية من التلوث غير ان النجاح الحقيقى يبدو ممكننا اذا ما تعاونت الدولتان المشتركتان فى الحدود لتحقيق هـذا الغرض • فقد اتفقت الولايات المتحدة وكندا على سبيل المثال لرفع مستوى المياه للنهر الاحمر The red river الذى ينبع من كندا ، كما أن لجنـة دولية قد انشئت فى عام ١٩٥٠ لتضم خمس دول فى حـوض نهر الرين ووجهة نشاطها لقياس مستويات التلوث فى الانهار المعينة بها على الرغم من أن خسائر كبيرة تسببها الدول الواقعة على مصب النهر اذ ان التلوث الشديد لنهر الروز قد سبب تدمير واسع النطاق لحدائق التسـويق فى الاراضى المنخفضة •

وقد ذكر فاوست ان الاسلوب العالمى لمسائل الحفاظ الدولية غـير كاف وأن حل مثل هذه المشاكل يتطلب الاقتراب الاقليمى لمجموعة من الدولة المتصلة بمشاكل خاصة بالموارد الخاصة بالدول والتنظيمات • وطالما أن الحكومات تفضل استخدام الاجل القريبة لحل المشاكل الاقليمية الملحة فان الحل العالمى لمشكلة التلوث سوف يظل قائما •

المنازعات المتصلة بحقوق الملاحة البحرية •

لقد كتب الاستاذ الكسندر [1] « انه منذ تعلم الانسان كيف يستخدم

---

(1) L. M. alexander, Geogroply and the law of the sea, annals assoc - Am Geogr., 1968, P. 177.

البحر ، فقد وجه بالمشاكل لتحديد السلطة فى هذه البيئة • وحيث أن المحيطات طرقا دولية فالمنازعات حول حقوق الملاحة البحرية لا تشمل فى العـادة الجانبين فقط ولكن الصراع بين حقوق الدول الفردية ضد حقوق المشاركة لكل الدول فمعظم المنزعات التى تتصل بحقوق الانهار ومناطق الصـيد والتفتيش واستغلال قاع المحيطات والارصفة القارية أو اعالى البحـار • وقانون البحر مثل القوانين الدولية نادرا ما يفرض الامر الذى ترتب عليه ان المحيطات العالمية ربما توصف على انها الحدود الاخيرة حيث تتنازع السلطة وحيث ينقض وجود قانون دولى معتدل •

فالسلطة الكاملة للدول الساحلية قد تمتد اتجاه البحر الى الحـد الخارجى للمياه الاقليمية ومن ثم لا توجد صيغة واحدة لتحديد الحـد الخارجى ، كما أن فترة اعقاب الحرب قد شهدت توسعات درامية فى المياه الارضية • فتعتمد مقدرتة الدولة على فرض ادعاء ما للمياه الارضية بأى مقياس اساسا على مقدرة التزام السفن الاجنبية بملاحظة الحدود المدعى بها • ففى عام ١٩٥١ كتب الأستاذ بوجر Boggs أنه لم يحدث ان ادعاءات قومية للبحار المجاورة كانت عديدة ومختلفة[1] كما توجد الان كما أن نوندز Pounds اشاراله حتى نهاية عام ١٩٦٣ ان ثلاثة اميال قد اصبحت حدا عاما على الرغم انه مالا يقل عن ٣٥ دولة ادعت لحقوق تمتد بعيدا عن مياهها الاقليمية[2] • والان تدعى الدول أن ثلاثة أميال هى الحد الادنى للحدود الاقليمية هذا وقد استطاع الكسند فى عام ١٩٦٨ أن يضع قائمة بـ ٢٨ دولة تمد حدودها الاقليمية الى ٣ أميال •

ففى عام ١٩٦١ كان هنـاك ٢٥ دولة سـاحلية تدعى حدود ميـاه

---

(1) S. W. Boggs, Natianal Claimsin adjacent seas, Gcog Ren. 1951, P.18
(2) Pounds, N., Political geoqraphy,N y., 1963, Ploz.

اقليميه ثابتة وان ٢٨ دولة تدعى اكثر من ٣ أميال امتداد حدودها وأن ١٦ دولة تدعى حقوق الصيد فيما وراء مياهها الاقليميـــة • وفى عام ١٩٧٤ • حددت بعض الدول التى ليس لها حدود مياه اقليمية محددة امتداد معين داخل البحار لسلطاتها ذلك بالاضافة الى أن عددا من الدول الساحلية التى كانت قد ابتلعت فى المستعمرات الساحلية حصلت على اســتقلالها وبدأت تطلب أحقيتهــا فى مــد ســلطتها عــلى البحــار المجــاورة ، كما أن ادعاءات عديدة للمياه الاقليمية قد طلبت المزيد من التوسع • ومن ثم ففى عام ١٩٧٤ من بين ١٠٤ دولة لها حدود الثابتة طالبت ٨ دول أن تمتــد حدودها الى أكثر من ثلاثة أميال و٣٨ دولة طالبت بمناطق صيدها فيمــا وراء حدود المياه الاقليمية • وفى عام ١٩٧٩ مارست ٦٦ دولة هذه الحقوق•

وقد عجز مؤتمر جنيف الذى عقد فى عام ١٩٥٨ والخاص بقانون البحار فى التوصل الى اتفاق لعرض البحار الاقليمية Tersitorial sea أوحقوق الدولة لمد مناطق الصيد فيما وراء حدود مياهها الاقليمية كما ان المؤتمر الثانى الذى عقد فى عام ١٩٦٠ لبحث المناقشات الهامة السابقة قد منى بالفشل أيضا • وفى المؤتمر الاخير قدم عرضا لجعل مناطق المياه الاقليمية تمتد الى ستة اميال بعدها ستة اميال أخرى كمناطق للصيد • غير ان هذا العرض لم يجد تأيدا كاملا ومن ثم فقد مدت الدول سلطاتها لمناطق الصيد بغير نظام • غير أن المؤتمر الذى عقد فى مدينة كاركاس فى عام ١٩٧٤ قد اتفق فيه على أن تكون حدود المياه الاقليمية ١٢ ميلا ليعقبها بعــد ذلك ١٢ ميلا أخرى كحدود لمناطق الصيد • وعلى أى حال فهناك تأيدا قــويا لمد سلطة الدولة فوق منطقة اقتصادية تصل الى مسافة ٢٠٠ ميل بعيدا عن خط الساحل • وهنا قد يكون للدولة حقوقا حول بعض الوظائف الاقتصادية كالصيد والاستغلال المعدنى لقاع البحر وبناء الجزر الصناعية • وعلى الرغم من ان اتجاه المنطقة الاقتصادية قد يتضمن الى حد كبير قبول الامر الواقع

فان ما يقرب من ٤٣٪ من جملة الدول الساحلية اعتنق فى عام ١٩٧٩ مبداء مد مناطق نفوذ صيدة الى ٢٠٠ ميلا •

وربما يكون من افضل الامثلة التى تساق للاشارة لهذا النوع من المنازعات ما حدث فى المياه الايسلندية التى تقع عند ملتقى التيار الدفى تيار ابرمنجيز ermirger مع تيار شرق جرينلند البارد وحيث تؤدى الاختلافات فى درجة الحرارة الى تقلب مستمر للمء فترفع المواد الغذائية من قـاع البحر الى منطقة البلانكتون التى تتعرض للشمس قد اجتذب لفترة طويلة كل من الحياه السمكية والصيادين • ففى خلال القرن ١٩ كان حدود صيد الاسماك الايسلندية متجاهلة تماما من الصيادين البريطانيين غير أن تطور صناعة الاسماك الايسلندية فى خلال النصف الاول من هذا القرن جلبت ثروة اقتصادية لا يسلنده فى نفس الوقت الذى سببت فيه صراع على حقـوق الصيد • وقد علنت الحكومة الايسلندية عدة تحذيرات للمحافظة على هذه الثروة بعد عام ١٩٤٤ حين رحلت اسماك السلمون من المنطقة ، ولكن رغم أن مقياس محددة اتخذت للحفاظ على هذه الثروة فى عام ١٩٤٨ الا أن الصيد المتزايد اصبح قاسيا ومن ثم وضع الايسلنديون فى عام ١٩٥٢ حد أربعة اميال داخل البحر بعيدا عن خط القاعدة الساحلى كحد لهم •

وقد قابل البريطانيون هذا الاجراء بمقاطعة صادرات ايسلنده حيث استمر التوتر حتى عام ١٩٥٦ حينما مورس ضغطا من منظمة التعاون الاقتصادى الاولى organisation for european economic cooperation لاستقلال البريطانية لمناطق صيد ايسنده • وقد استمر صيد ايسلنده فى الهبوط حيث حدد ١٢ ميلا فى عام ١٩٥٨ كحد للصيد • ولكن اعترضـت بريطانيا على الاجزاء وارسلت الاساطيل الحربية الى المياه الايسلندية

فى محاولة لمقاومة سفن حراسة الصيد الايسلندى • وفى مواجهة رد فعل عالمى غاضب اوقفت بريطانيا اجراءاتها السابقة فى عام ١٩٦٠ •

وقد ادى تناقص الصيد فى عامى ١٩٦٧ و١٩٦٨ الى تقهقر اقتصادى ضئيل فى ايسلنده الامر الذى ترتب عليه هجرة الصيادين الايسلنديين الى استراليا • وفى عام ١٩٧٢ اقدمت ايسلنده على اعتراض سفن صيد الاجنبية فى مدى ٥٠ ميلا بعيدا عن خطوط سواحلها وقد ايد الاساطيل البريطانيـــة للمرة الثانية التدخل • وقد واكب الازمة نقص شديد فى الاســماك فى النرويج وأراضى بحر بارنتس Barents sea وانه مع التحرك صوب المياه الايسلندية وبازدياد عدد السفن التى تستخدم جرفات الصيد والتى لها مقدرة على أن تترك قاع البحر خاليا من الاسماك فى نفس الوقت تتوسع فى صيد السلمون الذى قارب على الانقراض ترك لايسلنده اسماك الكود cod لتكون لتكون مكانها الاخير •

وقد نادى البريطانيون ان الايسلنديين يبقوا الاحتكار على الصيد اكثر من المحافظة على مصائد الاسماك فى المنطقة التابعة لهم وارتكزوا فى ذلك على زيادة البطالة فى موانى الصيد البريطانية وزيادة تكاليف الاسماك المستوردة • أما حالة ايسلنده فقد اوضحت بدقة اذ ان صادرات ايسلنده من الاسماك تمثل ٨١ر٩٪ من جملة صادرات ايسلنده فى مقابل ٢ر ٪ للصادرات البريطانية بينما السفن الاجنبية حصلت على ٤٨ر٤٪ من جملة المصيد فى المياه الايسلندية غير ان خوف الايسلنديين من صائدى الاسماك البريطانية سرعان ما تضاءل امام ابعاد اساطيل دول السوق الاوربيـــة المشتركة عن المياه الايسلندية واتجاه الاساطيل الروسية صوب الشمال• كما كان فى مقدرتهم ايضا اعتراض دول غرب أوربا ازاء التحفظات امام صيادى ايسلنده الذين يتجهوا للصيد فى قاع بحر الشمال •

وعلى الرغم من أن المحكمة الدولية International courts قد حكمت ضد ايسلنده فى عام ١٩٧٦ وأنه من المرغوب فى معظم الحالات تتبـــع القانون الدولى الا انه كان هناك تعاطفا شديدا لموقف ايسلنده فى عدم قدرتها على أن تقدم للمحكمة ما يبرهن على عدم مقدرتها على الاستمرار كأمة ، وقد انتهى النزاع مؤقتا باتفاق وسط عقد فى نوفمبر عام ١٩٧٣ لمدى عامين وفيه خول للبريطانية الصيد فى المناطق المتنازع عليها فى حدود ١٣٠ الف طن بينما لا يزيد عدد جرافات الصيد التى يسمح بها فى مناطق صيد الاسماك عن ٦٨ بطول لا يزيد عن ١٨٠ قدما الى جانب أخرى لا يزد عددها عن ٧١ تكون اطوالها اقل من الجرافات الاول وتمنع تماما جرافات الصيد التى بها مصانع أو تجميد .

وفى عام ١٩٧٥ مد حكومة ايسلندة نطاق صيد الاسماك الى ٢٠٠ ميلا حيث بدأت حرب the cod war وقد وجدت الجرافات البريطانية صعوبة كبيرة فى الصيد وذلك مام مراكب حماية الصيد الايسلندى ومن ثم فقد مارست بريطانيا ضغوطا حول زملائها فى حلف شمال الاطلنطى وذلك فيما يختص باحتمال فقدانها لتسهيلات الصيد فى المياه الايسلندية. وبترك مناطق المياه المتنازع عليها فقد وجدت سفن الصيد البريطانية ضغطا شديدا على المصادر البحرية لصيد الاسماك فى مياهها الوطنية ولاسيما وان مناطق صيد السفن الاوربية ولاسيما اوربا الشرقية متخمة . وقد زاد الامر سواءا بالنسبة للصناعات السمكية دات المقياس الصغير فى الجنوب الغربى بوصول جرافات الصيد البريطانية الكبيرة على الساحل الشرقى من الاراضى الايسلندية .

وبالاضافة الى ذلك فان منازعات مستمرة وجدت مجالا فى المجموعة

الاوروبية الاقتصادية بسبب الاصرار الدائم لكل من بريطانيا وايسلنده على مقاومة تبنى سياسية صيد مشتركة تعطى حرية الحركة لاساطيل الصيد فى مدى ٢٠٠ ميلا بما فى ذلك منطقة صيد دول المجموعة الاوربية الاقتصادية حيث يصر المفاوضون البريطانيون على امتداد منطقة صيدهم الى ٥٠ ميلا بدلا من منطقة ١٢ ميلا المقترحة من اللجنة الاوربية .

أما عن ادعاءات الحقوق على الرصيف القارى المجاور فيمكن تتبعها ابتداء من عام ١٩٤٥ حينما كانت الحكومة الامريكية حريصة على احتكار المخزون من زيت البترول الموجود فى القاع الساحلى للخليج حيث ادعت بمد سلطتها فوق قاع البحر والتربة السفلية للرصيف القارى . وعلى الرغم من أن الجيمورفولوجيين المختصين بدراسات قاع البحار قد يجدوا صعوبة فى اعطاء تعريف دقيق للرصيف القارى الا انه التعريف الصادر فى عام ١٩٥٨ للرصيف القارى اعطى الدولة المجاورة حق استقلال قاع البحر بحيث لا يتعدى المياه التى يزيد اعماقها عن ٢٠٠ مترا ، كما ان الاستقلال فى المياه العميقة سوف يعتمد ايضا على القدرات التكنولوجية .

ولعل تقسيم حوض بحر الشمال الى قطاعات دولية من اجل المشاركة فى استغلال حقول الغاز الطبيعى والبترول قد يعد من وجهة نظر المشاركة عملا ناجحا . ففى عام ١٩٦٤ تسمت الحكومةالبريطانية فصيدها من المياة الاقليمية الى قطاعات متتابعة يصل مساحة كل منها الى ١٠٠ ميل ٢ حيث منحت ٢٠ شركة تصاريح لاجراء عمليات التنقيب عن البترول فى هذه المياه . وقد حال هذا التقسيم احتمال حدوث صراعات بين الدول أو الشركات المستثمرة .

ومع التحسينات التى طرأت على تكنولوجيا البحث عن الثروة المعدنية

فان امتلاك حقول بترول خارج المياة الأقليمية قد يثير كثيرا من عدم الاتفاق بين الدول • بمصطلح القانون الدولى فان الموارد المعدنية والسمكية فى اعالى البحار تعتبر ملكا عاما ومفتوحا امام كل الدول • غير أن دولا قليلا لديها القدرة التكنولوجية الرئيسية لاستغلال الثروة المعدنية فى مياه البحار العميقة • ومن ثم فقد اقترح ان تقوم السلطة الدولية لقاع البحـــر Internetional seabed authority بمهمة تنظيم التوزيـــع العادل للثروة حيث قدر ان الثروة المعدنية البحرية يمكنها ان تفى حاجات العالم لما يقرب من ألف عام بالنسبة للقصدير وألفين عام بالنسبة للحديد وحوالى ٤٠٠ ألف سنة بالنسبة لمادة المنجنيز ذلك بالاضافة الى كميات كبيرة اخرى من مخزون النيكل والنحاس • ولكن نظرا لان القدرة على استغلال هذه الموارد مرتبطة بعدد قليل من الدول فان لن يكون من المقبول لهذه الدول ان تقدم تفحيات اقتصادية كبيرة من أجل مشاركة غيره من الدول فى استغلال هذه الثروة•

وتعتبر أعالى البحار من وجهة نظر القانون الدولى مياه مفتوحة امام كل دول العالم وانه ليس من حق أى دولة أن تقوم بتنظيم أنشطة الدول الاخرى فوق المياه أو تحت اعماقها • ومن ثم فقد توصف اعالى البحار على أنها الحدود الاخيرة حيث تتنافس الدول على مواردها وتحاول ان تمد حدودها اليها (١) •

مناطق النزاع السياسى :

يقسم سطح الارض الى مجموعة انماط من الدول المنفصلة الى جانب عدد قليل من المستعمرات غير أنه يوجد استثناءات قليلة لهذه القاعدة حيث توجد مناطق لايقع سكانها أو اراضيها تحت سلطة حكومة مباشـــرة

(1) De Blij , Op. cit., P. s 294.

حيث تكون السلطة مقسمة أو خاضعة لنظام دولى أو حيث توجد تنظيمات دولية وخاصة وغير عادية تعقد من نمط التحكم فيها • ويدخل تحت هذه المجموعة الدول المقسمة مؤقتا Temporairly divide states والاراضى المحايدة Natural territories والمدن الحرة Free cities والمناطق الخاضعة لاتفاقات دولية والامتيازات extra terriorial agreement كما هو حالة قارة انتارتيك •

أ) الدول المقســـمة difided states

ربما يعكس التقسيم المؤقت لالمانيا أمثلة الدولة الواقعة بين نفوذ ظهيرين مختلفين ايدولوجيا وفكريا أكثر من انعكاسها للصفات الموروثة للدولة ذاتها • ففى كل حالة جاءت الحكومة الى السلطة فى كل جزء من الدول المقسمة لتدعى أنها تمثل الدولة ككل بينما التقسيم المؤقت للدولة قد أصبح بمثابة حدا بين الايدولوجيات المتنافسة • وكذلك يرجع تقسيم كوريا الى عام ١٩٤٥ حينما تمكن اليابانيون والقوات الامريكية من احتلال الاجزاء الجنوبية من المضيق فى حين احتلت القوات الروسية الاجـزاء الشمالية • والنتيجة تقسيم مؤقت لكوريا عند خط طول ٣٨°ق • حيث تمت انتخابات لتكوين حكومة تمثل كل كوريا ، وقد اتفق عقب انتهاء الحـرب الكورية ١٩٥٠ — ١٩٥١ حينما تم غزو الجنوب عن طريق الشمال على خط وقف اطلاق النار acease fire line فى عام ١٩٥٣ ليخترق بصفة عامة المنطقة التى يمـر بهـا خـط طـول ٣٨°ق • كما أن التقسيم المـؤقت لفيتنام على طول خط طول ١٧°ق • والذى نتج عن مؤتمر جنيف الذى انعقد فى عام ١٩٥٤ أعقب هزيمة القوات الفرنسية دين بن فو Dien Bien phn وأيضا اتخذت التدبيرات لاجراء انتخاب حكومة تمثل كل البلاد غير أن التقسيم ظل قائما حيث رفض نظام الحـكم فى الجنـوب التمثيـل فى

الانتخابات المزعومة بحجة أن الانتخابات سوف تجرى فى الجزء الشمالى غير المحرر غير أن اعادة توحيد فيتنام تحت قوة الجيش الشيوعى تمت فى يوليو عام ١٩٧٧ • وربما يستخدم المثل الالمانى لايضاح المشاكل الجغرافية السياسية التى واجهت تقسيم واعادة توحيد الدولة • ففى اتفاق بوتسدام عام ١٩٥٤ قسمت ألمانيا الى أربع مناطق محتلة وزعت بين روسيا والولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا بينما منحت روسيا الاراضى الالمانية التى تقع الى الشرق من خط يمتد من أدوار odral الى نيسا Nisa الى بولندا • وفى عام ١٩٤٩ مع تدهور العلاقات بين الشرق والغرب وعجز انجلترا وفرنسا عن ادارة مناطقهم فى المانيا ظهرت فوق المناطق المحتلة من قبل الدولة الغربية جمهورية المانيا الفيدرالية بينما قامت جمهورية المانيا الديمقراطية فى النطاق الروسى •

وقد شهد فترة الحرب النمو الاقتصادى للمناطق الشرقية بالمانيا ، كما أن الصناعات الخفيفة الحديثة ولاسيما صناعة السيارات وصناعات الحرب الاستراتيجية والصناعات الكيمائية قد ازدهرت وأدت الى قيام قيام صناعات ثقيلة مستقرة فى الرور • واذا كانت البنية الاساسية للصناعة فى ألمانيا قبل الحرب قد تسمت بالانسجام بين الصناعات الثقيلة فى الغرب والصناعات الخفيفة فى الشرق فكان من الضرورى أن ترتبط المنطقتان بنظام نقل قومى يرتكز اساسا على التوجيه على طول محور يمتد من الغرب الى الشرق •

وقد تسبب تقسيم المانيا عقب الحرب فى قلب اقتصاديات الميزان الصناعى فى كل قسم على حدة حيث أعيد التوجيه فى كل نصف نحو مصادر بديلة لمواد الخام الرئيسية فبالنسبة للجزء الشرقى أصبح معتمدا على مصادر بولندا من الفحم وعلى البترول الاتحاد السوفيتى بينما اضطر

الغرب لتطوير الصناعات الخفيفة والصناعات الكيماوية معتمـدين على مواردها دون استخدام مصادر فحم اللجنيت والمياه والمصادر الكيماوية فى الشرق • كما أن نظام النقل فى المانيا الغربية أعيد توجيهه على طـول محور يمتد من الشمال الى الجنوب بينما تدهورت المدن على جانبى الحـد المفروض اذ أن ظهيرها الحضرى قد قسم كما أن مواقفها أصبحت مـن الناحية الاستراتيجية غير مستقرة وليس لديها الجذب للاسـتثمارات المختلفـة •

ويبدو أنه ليس هناك أمل فى أعادة توحيد المانيا ، كما أن ظهور ألمانيا موحدة بعد ٣٥ عاما من التطور المنفصل قد يواجه مشاكل سياسـية وأقتصادية ربما تكون فى صعوبة تلك المشاكل التى سببها التقسيم فليس من المعقول أن الصناعات التى تطورت فى الشرق فى ظل الاسواق والمواد الخام الشيوعية وفى ظل خطة اقتصادية ناجحة للدولة أن تزدهر فى وسـط أقتصاد رأسمالى يعطى الحرية للمنافسة كما هو الحال بالنسبة للصناعات التى تمت فى الجزء الغربى •

ب) المشـــــاركة Condominia

تمارس السلطة فى هذه الحالة مشاركة بين دولتين والمثل على ذلك يظهر فى نيوهبريدز حيث تحكم عن طريق اتفاقات فرنسية انجليزية عقدت فى الاعوام ١٩٠٦ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٢ فكل من الدولتين تمثلا فى حاكم عـام ورغم وجود خطة تطور مشتركة الا أن كل سلطة تتكفل بانشاء المدارس والخدمات الطبية كما أن لكل ادارة محاكمها الاهلية ومن ثم فالمتضرر له حرية اختبار المحكمة • وقد انتخب مجلس نيابى فى نوفمبر عام ١٩٧٥ واختبر رئيس للجمهورية حل محل الحكام العاملين فى عام ١٩٧٧ • وقد حصلت على الاستقلال فى عام ١٩٨٠ •

جـ) المدن والموانى والمناطق الحرة :

أنشأت المدن الحرة فى هذا القرن لظروف غير عادية • فقد نشأت دانزج كمدينة تحت راية عصبة الامم لحاجة بولندا لميناء على البحر البلطى دون اعتبار لرأى المانيا فى هذا الصدد • أما ميناء فيـــومى Fuime بيوجوسلافيا فقد عمر كمدينة حرة لفترة قصيرة بين عامى ١٩١٩ وظلت مدينة حرة لمدة خمس سنوات بعد ذلك الى أن ضم الى ايطاليا • وقد عادت هذه المدينة الى يوغوسلافيا فى عام ١٩٤٥ •

أما عن تريست كمنفذ خارجى ليوجوسلافيا يقطنه ايطاليون ومحاط بريف يقطنه السلفان Slovene فهو يشبه فيومى فى وضعه • فقد طالب كل من يوجوسلافيا وايطاليا بهذا الميناء عقب الحرب العالمية تحت اســـم الاراضى الحرة لتريست Free territoryof Trieste وظلت على هـــذا الوضع الى أن قسمت المنطقة فى عام ١٩٥٤ حيث منحت المدينة لايطاليا كميناء حر والاراضى المحيطة ليوغوسلافيا ولا تفرض فى الموانى الحـــرة رسوم جمركية على البضائع ونظرا لانه من المستحيل منع تسرب البضائع من مثل هذه الموانى الى المناطق المجاورة فالموانى الحرة نادرة ولا توجد الا فى الدول الفقيرة جدا ذات الرسوم الجمركية المتخصصة كهونج كونج على سبيل المثال • والاكثر شيوعا المناطق الحرة داخل موانى المستودعات enterpots الهامة والتى يمكن منها التحكم فى البضائع الواردة والمصدرة وحيث يمكن نقل البضائع عن طريق الترانسيت دون المساس بالتعريفـــة الجمركية التى تحددها الدولة ، بمعنى ان المنطقة الحرة جزءا من الاراضى التى تبسط الدولة عليها سلطانهـــا •

د) الامتيازات الاقليمية :

تختص هذه بالحقوق التى تمنح لدولة ما داخل أراضى دولة أخرى ، وقد وجدت هذه الامتيازات الاقليمية مجالا كبيرا فى الصين بعد الحرب حيث فرضت القوى الاوربية حقوقا للاستغلال التجارى ولصيانة المعدات الحربية الخاصة بهم فى أراضى الصين المقهورة ، كما أنه بعد هزيمة الالمان فى عام ١٩١٨ انتقلت ملكية حقوق العحم فى منطقة السار Saor الى فرنسا حتى عام ١٩٣٥ لترجع مرة أخرى لالمانيا • ومعظم الامتيازات الاقليمية المعاصرة تختص باعطاء تسهيلات الانشطةالتجارية للدولالحبيسة Landlocked فعلى سبيل المثال من التسهيلات التى أعطتها معاهدة مارسليا وجود منطقة حرة فى همبورج البضائع الترانسيت لتشيكوسلوفاكيا بينما استخدمت بارجوى تسهيلات شون التخزين فى يونس ايرس ومونتفيدو •

ه) المناطق المحايدة Neutral Zones والمناطق المنزوعة السلاح Demilitarised areas

توجد عديد من المناطق المحايدة اذ أن الدولة قد تأخذ الحياد كسياسة كما حدث فى سويسرا منذ عام ١٩١٥ ، وفى هذه الحالة لا يكون الحياد مفروضا على الدولة كما حدث فى النمسا فى عام ١٩٥٥ حيث فرض عليها معاهدة سلام • وقد يطبق الحياد على جزء من الدولة حيث أتفقت النرويج على سبيل المثال أن تجعل بيتسبرجن خالية من السلاح • والمفروض أن المنطقة المنزوعة السلاح فى فيتنام تمثل حدا مؤقتا بين فيتنام الشمالية والجنوبية • كذلك يوجد شكل آخر من المناطق المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية حيث نشأت هذه المنطقة بعد أن عجزت الاطراف على الاتفاق على وضع حدود نهاية • وفى مثل هذه المنطقة تتعاون السلطتان وتمارسا حقوق البحث عن البترول •

أهم المراجـــع

أولا ــ المراجع العربية :

١ ــ خطاب حكار العانى ــ الجغرافيا الاقتصادية ــ بغداد ــ ١٩٦٩

٢ ــ على البنا ــ الجغرافيا الاقتصادية ــ بيروت ــ ١٩٦٨ •

٣ ــ محمد السيد غلاب ــ مبادىء الجغرافيا الاقتصادية ــ القاهرة ــ ١٩٦٦ •

٤ ــ محمد عقيل وفؤاد العكار ــ جغـرافيا المـوارد والانتـاج ــ الاسكندرية ــ ١٩٦٤ •

٥ ــ يسرى الجوهرى ــ جغرافية الانتاج الاقتصادى ــ الاسكندرية ــ ١٩٧٦ •

ثانيا ــ المراجع الاجنبية :

1 — Alexander, J.W., Economic Geography, Prentichall, 1963.

2 — Alexander, H.M., Geography and the law of sea, Annals. assoc, am. Geogr., 1968.

3 — Alexander, G., Geography of manfactusing, Foundation of Economic Geography Series, 1967.

4 — Boesch, H., Geography of World Economy, N.Y., 1969.

5 — Boggs, S.W., International Claims in Adjacent seas, Geogr. Rev.

6 — Blij, H. de., Systematic Political Geography, N. Y., 1967.

7 — Hayt, J., Man and the earth N. Y., 1962.

8 — Ristaf, L. D., The nature of Frontiers and Boundaries, annals. assoc, am. Geog, 1929.

9 — Jones, C.F., Economic Geography, Macmilan, 1967.

10— Oxford Economic Atlas, 1962.

11— Margenthou, H.J., Politics among Nations, N.Y., 1960.

12— Robinson, H.S., Hudon, F.S., Political and human geography, London, 1968.

13— Perpollou, A.V., Human geography, London, 1966.

15— Thomas, R.S., The geography of economic activity, Macrow Hill, 1962.

16— Stockhalm International Peace Research, The arms trade with the Third world, Penguin book, 1978.

17— United Nation Statistical Yearbook, 1972 — 1982.

18— White, C.L., lothers, World Economic geography. london. 1968.

19— Wood, D., Canflict in the twentieth century, institute for Stratgic studies, London, 1968.